المحكمة الادارية لمنظمة العمل الدولية(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في القانون الدولي العام

من قبل الطالب

حسن عبيد عبد السادة

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور. عبد الرسول كريم أبو صبيع

١٤٣٨هـ ٢٠١٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(فَإِن جَاؤُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)

صدق الله العلي العظيم

المائدة: من الآية٤٢

ـ شكر وتقديرـ

أتقدم بوافر شكري وامتناني إلى أستاذي الفاضل الذي أشرف على كتابة هذه الرسالة لما قدمه لي من نصائح وتوجيهات تقويمية قيمة أفضت مخرجاتها إلى ظهور الرسالة بهذا الشكل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة كافة أعضاء اللجنة المشرفة على تقويم هذه الرسالة لما سيبدونه من ملاحظات وتعديلات لغرض إظهار الرسالة بالشكل العلمي الرصين.

مع وافر الشكر والعرفان لكل من مد يد العون لي بالنصح والتقويم وتوفير المصادر العلمية.

ـ الإهداء ـ

أهدي هذا الجهد المتواضع إلـــــــــى:

ـ الأرواح التي طوقت أعناقنا بالجميل وسقت أرض العراق بالدماء الزكية وصانت الحرمات والأعراض والمقدسات وأبقتنا على مقاعد الدراسة.. أرواح شهداء العراق.. يرحمهم الله.

ـ روح من تصببت جبينه عرقا وتيبست يداه من شدة التعب ونبش الأرض من أجل أن يطعمنا الخبز الحلال.. روح والدي العزيز.. يرحمه الله.

ـ روح من أسرجت لي سراجا في عتمة الليل المظلم كي أرى حروف كتبي وأذبل السهر جفونها لمؤازرتي.. روح والدتي العزيزة.. يرحمها الله.

مقدمة	١-٥
الفصل الأول: القضاء الإداري لمنظمة العمل الدولية	٦-٧
المبحث الأول: القضاء الإداري لمنظمة العمل الدولية في ضوء المحكمة الإدارية لعصبة الأمم	٨-٩
المطلب الأول: نشأة المحكمة الإدارية لعصبة الأمم	٩
الفرع الأول: مرحلة التمهيد	٩-١٠
الفرع الثاني: مرحلة انشاء المحكمة	١١-١٢
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمحكمة	١٣
الفرع الأول: تشكيل المحكمة	١٣-١٤
الفرع الثاني: اختصاص المحكمة	١٤-١٧
الفرع الثالث: القانون الواجب التطبيق أمام المحكمة	١٧-١٨
الفرع الرابع: الأحكام الصادرة عن المحكمة	١٨-٢٠
الفرع الخامس: أثر الأحكام الصادرة عن المحكمة	٢٠-٢١
المبحث الثاني: القضاء الإداري لمنظمة العمل الدولية في ضوء محكمتها الإدارية	٢٢
المطلب الأول: نشأة المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية	٢٢
الفرع الأول: أسباب نشأت المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية	٢٢-٢٣
الفرع الثاني: التطور التاريخي لنشأت المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية	٢٣-٢٥
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لعمل المحكمة	٢٦-٢٨
الفرع الأول: هيكلية المحكمة	٢٩-٣٠
أولا: تشكيل المحكمة	٣١
ثانيا: ضمانات المحكمة وحقوق قضاتها	٣١-٣٥
الفرع الثاني: اختصاص المحكمة والقيود الواردة عليه	٣٦
أولا: اختصاص المحكمة	٣٦
ثانيا: القيود الواردة على اختصاص المحكمة الادارية لمنظمة العمل الدولية	٣٧-٣٨
١- الاختصاص من حيث الزمان	٣٨-٣٩
٢- الاختصاص من حيث الأشخاص	٣٩-٤٠
٣- الاختصاص من حيث الموضوع	٤٠
ثالثا: تنازع الاختصاص	٤٠
الفرع الثالث: القانون واجب التطبيق من قبل المحكمة	٤١
أولا: المصادر القانونية	٤١

١- القواعد القانونية المدونة(المكتوبة)	٤٢-٤٩
٢- القواعد القانونية غير المدونة(غير المكتوبة)	٤٩-٥١
ثانيا: المبادئ المستمدة من أحكام المحكمة	٥٢-٥٥
الفرع الرابع: النظر في اجراءات الدعوى أمام المحكمة	٥٥-٥٦
أولا: الاجراءات الأصلية	٥٦
١- الاجراءات المكتوبة	٥٦-٥٩
٢- الاجراءات الشفوية	٥٩-٦٣
ثانيا: الاجراءات العارضة	٦٣
١- التدخل في الدعوى	٦٣-٦٥
٢- ضم الدعوى	٦٥-٦٦
ثالثا: تنفيذ أحكام المحكمة	٦٧-٦٨
الفرع الخامس: طرق الطعن في أحكام المحكمة	٦٨-٧١
أولا: الطعن أمام المحكمة نفسها	٧١
١- طلب التماس إعادة النظر	٧١-٧٣
٢- طلب تصحيح الأخطاء المادية والحسابية	٧٤
ثانيا: مراجعة أحكام المحكمة أمام محكمة العدل الدولية	٧٤
١- الدور الأساس للمحكمة	٧٤
٢- طلب الافتاء	٧٤
٣- طلب الافتاء داخل منظمة العمل الدولي	٧٥-٨٤
الفصل الثاني: الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية	٨٥-٨٦
المبحث الأول: الدعاوى المرفوعة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية	٨٧
المطلب الأول: دعوى الالغاء في إطار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية	٨٨
الفرع الأول: القرار الإداري الدولي	٨٩
١- مفهوم القرار الإداري الدولي	٨٩-٩١
٢- كيفية إصدار القرارات الإدارية الدولية	٩١-٩٥
٣- تكوين القرار الإداري الدولي داخل المنظمة الدولية	٩٥-٩٧
٤- أنواع القرارات الإدارية	٩٧-٩٨
٥- عيوب القرار الإداري الدولي	٩٨-٩٩
٦- الطبيعة القانونية للقرارات الإدارية الدولية	٩٩-١٠٢
٧- انقضاء القرار الإداري الدولي الصادر من المنظمة الدولية	١٠٣

الفرع الثاني: الموظف الدولي	١٠٤
١- تعريف الموظف الدولي	١٠٤-١٠٨
٢- شروط تحقق صفة الموظف الدولي	١٠٨-١٠٩
٣- شروط تعيين الموظفين الدوليين	١٠٩-١١٢
٤- الطبيعة القانونية للعلاقة بين الموظف والمنظمة الدولية	١١٢-١١٩
الفرع الثالث: إلغاء القرار الإداري	١١٩-١٢٣
أسباب إلغاء القرار الإداري	١٢٣-١٢٤
المطلب الثاني: دعوى التعويض في إطار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية	١٢٥
أولا: الحكم بالتعويض	١٢٥-١٢٩
ثانيا: تقدير قيمة التعويض	١٣٠-١٣٢
ثالثا: الحكم القضائي الدولي	١٣٢-١٣٥
المبحث الثاني: حجية الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية	١٣٦
المطلب الأول: دور المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في البت بالمنازعات المتعلقة بشئون الموظفين	١٣٦
الفرع الأول: اللوائح والأنظمة التي تصدرها المنظمة	١٣٦
أولا: تطور الوظيفة الدولية	١٣٦-١٣٧
ثانيا: الوظيفة الدولية في إطار منظمة العمل الدولية	١٣٧-١٤٠
الفرع الثاني: ضمانات الموظفين الدوليين فيما يتعلق بخرق اللوائح والأنظمة	١٤٠
أولا: ضمانات الموظفين الدوليين في عهد عصبة الأمم	١٤٠-١٤١
ثانيا: ضمانات الموظفين الدوليين في نطاق منظمة العمل الدولية	١٤١-١٤٢
ثالثا: التطبيقات العملية للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية	١٤٢-١٤٧
رابعا: صور الحماية القضائية للموظف الدولي	١٤٧-١٤٨
الفرع الثالث: تعديل أنظمة الموظفين ولوائحهم	١٤٨-١٥٠

المطلب الثاني: دور المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في البت	
بالمنازعات المتعلقة بالعقود التي تبرمها المنظمة	١٥٠-١٥١
الفرع الأول: أنواع الوظائف	١٥١-١٥٥
الفرع الثاني: الأهمية القانونية لإبرام العقود في المنظمات الدولية	١٥٥-١٥٧
الفرع الثالث: اختصاص المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في المنازعات	
المتعلقة بعقود المنظمات الدولية	١٥٨-١٦٢
الفرع الرابع: أثر انقضاء أو فسخ العقد في أحكام المحكمة أثناء نظرها النزاع	١٦٢-١٦٣
الفرع الخامس: تعديل بنود العقد وأثره في أحكام المحكمة	١٦٣-١٦٦
الفصل الثالث: المقارنة بين المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ومحكمة	
الأمم المتحدة للمنازعات	١٦٧-١٦٨
المبحث الأول: محكمة الأمم المتحدة للمنازعات	١٦٩
المطلب الأول: إنشاء محكمة الأمم المتحدة للمنازعات	١٧٠
الفرع الأول: الجهود المبذولة لإقامة النظام الجديد	١٧٠-١٧١
الفرع الثاني: نشأة المحكمة	١٧١-١٧٤
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لعمل المحكمة	١٧٥
الفرع الأول: تشكيل المحكمة	١٧٥-١٧٧
الفرع الثاني: اختصاص المحكمة	١٧٨-١٨٣
الفرع الثالث: الاجراءات أمام المحكمة	١٨٣-١٨٥
أولا: الاجراءات المكتوبة	١٨٥-١٨٩
ثانيا: الاجراءات الشفوية	١٨٩-١٩١
الفرع الرابع: آثار رفع الدعوى والبت فيها	١٩١-١٩٣
الفرع الخامس: الطعن في أحكام المحكمة	١٩٣
أولا: الحالات التي تنظرها محكمة المنازعات	١٩٣
١- إعادة النظر في الأحكام	١٩٣-١٩٤
٢- تفسير الأحكام	١٩٤
٣- تصحيح الأحكام	١٩٥
ثانيا: الطعن أمام محكمة الاستئناف	١٩٥-١٩٧
١- الاختصاص الموضوعي	١٩٧

٢- الاختصاص الشخصي	١٩٨
الفرع السادس: ضمانات المحكمة وحقوق القضاة	١٩٨-٢٠١
المبحث الثاني: المقارنة بين النظامين الأساسيين للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ومحكمة الأمم المتحدة للمنازعات	٢٠٢
المطلب الأول: موجبات المقارنة	٢٠٢-٢٠٣
المطلب الثاني: المقارنة	٢٠٣-٢٠٧
الخاتمة	٢٠٨-٢٠٩
الاستنتاجات	٢٠٩-٢١٤
التوصيات	٢١٤-٢١٧
المصادر	٢١٨-٢٢٥
مستخلص	٢٢٦-٢٢٧
ملاحق	٢٢٨-٢٣٧

مقدمة

منذ ظهور المنظمات الدولية في نهاية القرن التاسع عشر ولكي تنهض بمهامها وتحقيق أهدافها المحددة لها بموجب دساتيرها أو مواثيقها فلابد أن تتوفر لها أجهزة تمارس اختصاصات متعددة وخصوصا توفر جهاز إداري يضم في هيكله أشخاص طبيعيون (الموظفون الدوليون)ويكون دور هذا الجهاز متابعة كل الأنشطة المتعلقة بعمل المنظمة سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي.

عليه ولأغراض تنظيم الوظيفة الإدارية بين المنظمة الدولية وهؤلاء الأشخاص العاملين فيها لابد من توفر قانون داخلي ينظم هذه العلاقة وتكون قواعده ذات طبيعة خاصة نتيجة لخصوصية العلاقة بين الموظف الدولي والمنظمة الدولية, إذ لا توجد قواعد تنظم هذه العلاقة في القانون الدولي العام الذي تنظم قواعده العلاقة بين الدول أو بين الدول والمنظمات الدولية بعد أن اكتسبت الشخصية القانونية الدولية, أو بين المنظمات الدولية نفسها, وإن المنظمات الدولية وموظفيها يتمتعون بحصانة قضائية تجاه القوانين الداخلية للدول. وبناء على ذلك ظهر فرع جديد للقانون ينظم أحكام الوظيفة الدولية في المنظمات الدولية الذي رسخت قواعده المحاكم الإدارية الدولية التي قامت بإنشائها المنظمات الدولية وهو القانون الإداري الدولي.

إذ إنّ ظهور هذه المحاكم أصبح ضرورة ملحة بعدما أوجد كياناً خاصاً للوظيفة الدولية وظهور قواعد قانونية دولية تنظم هذه الوظيفة فيما يتعلق بعلاقة الموظفين الدوليين مع المنظمات العاملين فيها, وبالنتيجة لابد من إنشاء أجهزة قضائية للفصل في المنازعات الناشئة عن هذه العلاقة وذلك من خلال تطبيق هذه القواعد القانونية الدولية وبناء على ذلك توالت الجهود لإنشاء المحاكم الإدارية الدولية التي كانت بوادرها الأولى في عام 1927م, في عهد عصبة الأمم.

وقد أنيطت بهذه المحاكم مهمة الفصل في النزاعات التي تنشأ بين المنظمات الدولية العامة أو المتخصصة وبين موظفيها، مما استتبع ذلك نشوء قضاء إداري خاص بالمنظمات الدولية مهمته الفصل في القضايا الناشئة عن تطبيق القرارات الإدارية الصادرة من أجهزة المنظمة الدولية ذات العلاقة والمتعلقة بشؤون الموظفين داخل المنظمة أو العقود التي تبرمها وما يترتب على ذلك من إبطال القرار الإداري أو الحكم بالتعويض للأفراد الذين مسهم ضرر من تطبيق القرار الإداري الذي لا يمكن إلغاؤه أو سحبه الذي سنبحثه في إحدى الوكالات المتخصصة ألا وهي من أقدم

المنظمات المتخصصة وهي منظمة العمل الدولية, متناولين بالدراسة محكمتها الإدارية التي تُعدَّ الوريث والمكمل لعمل المحكمة الإدارية لعصبة الأمم بموجب اتفاق خاص في أعقاب الحرب العالمية الثانية وقبل انحلال العصبة. كذلك مقارنة هذه المحكمة بمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات كونها الإطار القضائي لنظام العدالة الجديد الذي خلف تشكيل المحكمة الإدارية السابقة لمنظمة الأمم المتحدة.

أهمية الدراسة:-

تأتي أهمية الدراسة من كون المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية تعدّ من السمات البارزة في تشكيل منظمة العمل الدولية والدور الذي لعبته في التنظيم القضائي الإداري الدولي من خلال تشكيل العديد من المحاكم الإدارية في العديد من المنظمات الدولية على غرارها, وكذلك دورها الفعال في توفير الضمانات القضائية للموظفين الدوليين العاملين في المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة التي قبلت ولايتها, وبالتالي ترسيخ مبدأ العدالة القانونية على المستوى الدولي من خلال الأحكام الصادرة عنها.

أسباب اختيار الدراسة :-

من الأسباب التي استوجبت اختيار هذا الدراسة هي :-

1-إن منظمة العمل الدولية من أقدم المنظمات الدولية المتخصصة التي عاصرت عصبة الأمم ولم تنحل بانتهاء عهد العصبة وإنما استمرت لتواكب منظمة الأمم المتحدة إلى يومنا هذا.

2-إن نظام المحكمة الإدارية في منظمة العمل الدولية قد أسس لقيام قضاء إداري دولي يكاد يتوائم مع نظام المحكمة الإدارية السابقة لمنظمة الأمم المتحدة وخليفتها محكمة الأمم المتحدة للمنازعات من حيث التشكيل والاختصاص ويختلف عنه من حيث اختيار وتعيين القضاة والسلطة التي تتمتع بها المحكمة في تنفيذ الالتزامات من قبل الأجهزة التنفيذية وكذلك في حدود الحكم بالتعويض وبعض الجوانب الأخرى.

3-القواعد القانونية ذات الطبيعة الخاصة التي تنظم الوظيفة الإدارية بين الأشخاص العاملين في المنظمات المتخصصة والمنظمة ذاتها ومنها منظمة العمل الدولية.

4-وجود قضاء إداري دولي ملموس عن طريق ما يصدر من المحكمة الإدارية لهذه المنظمة(منظمة العمل الدولية) من أحكام وقرارات بالاستناد إلى نظامها الأساس مقارنة بالمحاكم الإدارية الأخرى وخصوصا المحكمة الإدارية السابقة لمنظمة الأمم المتحدة التي خلفتها محكمة الأمم المتحدة للمنازعات .

5-ظهور نظام العدالة الجديد المتمثل بمحكمة المنازعات ومحكمة الاستئناف للأمم المتحدة الذي خلف نظام المحكمة الإدارية السابقة للأمم المتحدة مما يترتب عليه محاولة التوفيق بين هذا النظام القضائي الجديد والنظام القضائي للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

إشكالية الدراسة:-

تتناول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي: هل يمكن التقريب بين القواعد القانونية التي تطبقها المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية مع القواعد التي تحكم عمل محكمة الأمم المتحدة للمنازعات بوصفها الجزء الأهم في نظام العدالة الجديد في الأمم المتحدة؟

نطاق الدراسة:-

دراستنا ستقتصر على دراسة المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بشكل أساس و المقارنة بينها وبين محكمة الأمم المتحدة للمنازعات لأهميتها وسيشمل نطاق الدراسة كلا نوعي الاختصاص النوعي للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية(شؤون الموظفين, والعقود التي تبرمها منظمة العمل الدولية). وكذلك صور الأحكام الصادرة عن المحكمة.

منهجية الدراسة:-

تعتمد دراستنا في عموم هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن للصكوك واللوائح الدولية المتعلقة بسير عمل المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية والأحكام الصادرة عنها كذلك المتعلقة بعمل محكمة الأمم المتحدة للمنازعات وبيان أوجه التباين والتشابه بين المحكمتين ومحاولة التوفيق بينهما من خلال تحليل النصوص والأنظمة الداخلية والأحكام القضائية الصادرة عنهما.

خطة الدراسة:-

عنوان الدراسة: المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية(دراسة مقارنة).

الفصل الأول: القضاء الإداري لمنظمة العمل الدولية.

المبحث الأول: القضاء الإداري لمنظمة العمل الدولية في ضوء المحكمة الإدارية لعصبة الأمم.

المطلب الأول : نشأة المحكمة الإدارية لعصبة الأمم.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمحكمة.

المبحث الثاني: القضاء الإداري لمنظمة العمل الدولية في ضوء محكمتها الإدارية.

المطلب الأول: نشأة المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لعمل المحكمة.

الفصل الثاني: الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية .

المبحث الأول: الدعاوى المرفوعة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

المطلب الأول: دعوى الإلغاء في اطار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

المطلب الثاني: دعوى التعويض في اطار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية .

المبحث الثاني: حجية الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

المطلب الأول: دور المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في البت بالمنازعات المتعلقة بشؤون الموظفين.

المطلب الثاني: دور المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في البت بالمنازعات الناشئة عن العقود التي تبرمها المنظمة.

الفصل الثالث: المقارنة بين المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ومحكمة الأمم المتحدة للمنازعات .

المبحث الأول: محكمة الأمم المتحدة للمنازعات.

المطلب الأول: انشاء محكمة الأمم المتحدة للمنازعات.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لعمل المحكمة.

المبحث الثاني: المقارنة بين النظامين الأساسيين للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ومحكمة الأمم المتحدة للمنازعات.

المطلب الأول: موجبات المقارنة.

المطلب الثاني: المقارنة.

الخاتمـــــــة: